الصباح AL-SABAH

خلال مشاركته في حفل توقيع الميثاق في مقر وزارة المياه السعودية بالرياض الذي افتتحه وزير خارجية المملكة

وزير الكهرباء وقع في الرياض ميثاق انضمام الكويت إلى المنظمة العالمية للمياه

الوزير المخيزيم يوقع ميثاق الانضمام للمنظمة العالمية للمياه

الوزير المخيزيم ووزير الخارجية السعودي ووزير البيئة والمياه والزراعة السعودي في مقدمة الحفل

الريـــاض – "كونـــا": وقع وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور صبيح المخيزيم أمس الأول في العاصمة الســـعودية الرياض ميثاق انضمام دولة الكويت إلى المنظمة العالمية للمياه.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير المخيزيم في حفل توقيع الميثاق في مقر وزارة البيئة والمياه الســـعودية بالرياض الذي افتتحه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان.

ووقع الميثاق خلال الحفل إلى جانب الوزير المخيزيم عدد من الوزراء والمسؤولين الدوليين المعنيين بملف المياه من بينهم وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي المهندس عبد الرحمن الفضلي ووزير الموارد المائية الباكستاني محمـــد مـــعين واتـــو ووزير الزراعة السنغالي مابوبا ديانـــي ووزيرة الميـــاه والصرف الصحي الموريتانيـــة أمل مولود ووزيـــرة الدولة للتعاون الدولي في وزارة الخارجية القطرية مريم المسند إلى جانب القنصل الإسباني إلفيرا سانتشيز وسفير الجمهوريـــة الهيلينية لـــدى المملكـــة العربية الســـعودية وألكسيس كونستانتوبولوس.

وفي بداية الحفل نقل وزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن فرحان في كلمة افتتاحية ترحيب وتقدير خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بضيوف المملكة من الدول والمنظمات المشاركة في حفل التوقيع.

وأكد بن فرحان أهمية المنظمـــة العالمية للمياه في حـــل قضايا المياه على مســـتوى العالم بشكل شـــمولي وضرورة العمل بشـــكل جماعـــي لدعم وتحقيق الأهداف المشتركة مؤكدا أن المملكة العربية السـعودية ســتعمل باستمرار مع الشركاء من أجل تحقيق المستهدفات التي وضعتها المنظمة من خلال دعم المؤسسة ماليا ولوجســتيا لمدة خمس سنوات مقبلة.

وقال "إن إطلاق المنظمة العالمية للمياه يأتي تأكيدا على التزام المملكة العربية السعودية بتعزيز المبادرات الدولية ومواجهة التحديات العالمية بشراكات قائمة على التعـــاون المتبـــادل بين الدول والحكومات" مبينـــا أن المملكة تتطلع لأن تكون المنظمة منصة دولية جامعة تدفع بالحلول المستدامة وتدعم الدول النامية في تطوير قدراتها المائية.

واضـــاف "أن المملكة وانطلاقا مـــن التزامها بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 جعلت من إدارة الموارد المائية أولوية وطنيـــة تتبنـــى نهجا متكاملا في تعزيز الشراكات العالمية والمساهمة الفعالة في القضايـــا الدوليـــة للمســـاهمة في استقرار وتنمية المجتمعات" داعيا جميع دول الأمم المتحدة ومؤسسات القطاع الخاص للانضمام للمنظمة لتكون منصة عملية وشـــاملة لمعالجة تحديـــات المياه وإيجاد الحلول المبتكرة والمستدامة لقطاع المياه حول العالم.

من جانبه أكـــد وزير البيئة والميـــاه والزراعة الســـعودي المهندس عبد الرحمن الفضلي في كلمة له أن توقيع ميثاق المنظمة العالميـــة للمياه وتدشين أعمالها من الرياض يعزز المسؤولية الدولية المشتركة للحفاظ على الموارد المائية مضيفا أن أهمية المنظمة تأتي كون المياه ليست فقط موردا بل مصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار على مستوى العالم.

وأوضح أن المنظمة ليست فقط منصة تجمع الدول بل عقل عالمي مشترك يعمل على تطوير وتكامل جهود الدول والمنظمات لمعالجة تحديات المياه بشكل شمولي ودعم الحلـــول التقنية والبحث العلمي وتيسير التمويل لتعزيز الشفافية في إدارة المياه مؤكدا الدور القيادي الرائد الذي تؤديه المملكة في إطلاق المبادرات العالمية الطموحة.

وبين الفضلي أن المنظمة العالمية للميـــاه تعد أداة لقيادة العمل الدولي لمواجهة تحديات الميـــاه وتغير الفكر التقليدي في إدارتها مشيرا إلى أن التحديات لا تقتصر على ندرة المياه بل تشمل توفيرها في الوقت والمكان المناسب وتأثيرها على الاقتصـــاد العالمي وصحة الإنســـان والأمن الغذائي وسلاسل الإمداد في ظل التغيرات المناخية والكـــوارث المرتبطة بها منوها بأهميـــة وجود خدمات متكاملة تشمل الإنتاج والنقل والتخزين والتوزيع والمعالجة وإعادة الاستخدام وضرورة تبني اقتصاديات مبتكرة ترتكز على تحليل الكلفة والعائد ونماذج تمويـــل جديدة وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي مع إشراك فاعل للقطاع الخاص.

وأشار إلى أهمية إيجاد بيئة اســـتثمارية جاذبة عبر تقليل المخاطر واعتماد نماذج خصخصة مضمونة ودعم الأبحاث الهندسية والتقنيـــات الصديقـــة للبيئـــة مـــن الصناديق الخضراء وتكييف النماذج التمويلية والهندسية مع خصوصية كل دولة لجعل المياه محركا للنمو وتسريع وتيرة الحلول العالمية ضمن مفهوم الاقتصاد الدائري والاستفادة من الموارد غير التقليدية.

وتعـــد المنظمة العالمية للمياه نقطة تحول في مسار التعاون الدولي في قضايا المياه مـــن خلال برامج بحثية وتنموية وتعزيز تبادل الـــخبرات وابتكار حلول نوعية تعزز استدامة الموارد المائية حول العالم وتهدف إلى تعزيز جهود الدول والمنظمات لمعالجة تحديات المياه بشكل شمولي من خلال تبادل وتعزيز التجارب التقنية والابتكار والبحث والتطوير وتمكين إنشاء المشاريع النوعية ذات الأولوية وتيسير تمويلها ســـعيا لضمان استدامة موارد المياه وتعزيزا لفرص وصول الجميع إليها.

الأمير فيصل بن فرحان: أهمية "المنظمة" في حل قضايا المياه على مستوى العالم بشكل شمولي
إطلاق المنظمة العالمية للمياه يأتي تأكيداً على التزام المملكة بتعزيز المبادرات ومواجهة التحديات

صورة جماعيةلممثلي الدول الموقعة على الميثاق

كلمة وزير الخارجية السعودي الافتتاحية لحفل توقيع ميثاق الانضمام للمنظمة العالمية للمياه

أكدت حرص «الشؤون» على تطوير العمل التعاوني وتعزيز الشفافية المؤسسية

الحويلة: الكثير من المخالفات المالية والإدارية في بعض الجمعيات تعود إلى غياب الرقابة

وزيرة الشؤون الدكتورة أمثال الحويلة تلقي كلمتها

جانب من اللقاء

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشـــؤون الأســـرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أمس الخميس حرص الوزارة على تطوير آليات العمل في القطاع التعاوني وتعزيـــز الشـــفافية المؤسســـية من خلال دعم جهـــود المراقبين والمفتشين باعتبارهم "العيون الأمينة للدولة في الجمعيات التعاونية".

وقالت الحويلة في كلمة خلال اللقاء المفتوح مع إدارة الرقابة والتفتيش بقطاع التعاون بالوزارة إن هـــذا اللقاء يأتي في إطار الجهود لتعزيز بيئة العمل المؤسسي ومناقشة التحديات والمقترحات الميدانية.

وأوضحت أن القطاع التعاوني يمثل نموذجا فريدا في دولة الكويت ويحظى بإشادة خليجية وعربيـــة لما له من أثر اجتماعي واقتصادي مهم في حياة المواطنين مؤكدة أن كل مواطن مساهم هو شريك فعلي في هذا النموذج التنموي الوطني.

وشـــددت على أهمية العمل بـــروح الفريق الواحـــد والقيـــام بالمسؤوليات الوظيفية بكل مهنية واحترافية لافتـــة إلى أن كثيرا من الإشكالات والمخالفات الماليـــة والإدارية التي تشهدها بعض الجمعيات تعود إلى غياب الرقابة الفاعلة أو القصور في أداء الدور الرقابي. وبينت أن المسؤولية مشتركة وتبدأ من التزام كل فرد بمهامه بدقة موضحة أن ما حققتـــه إدارة الرقابة والتفتيش من نتائج ملموسة في ضبط المخالفـــات ومحاربة الفســـاد بالتعاون مع وزارة الداخلية يعكس كفاءة الكوادر الوطنية وجهودهـــم الصادقة في حفـــظ المال العام وتعزيز النزاهة في العمل التعاوني.

ودعت الوزيرة الموظفين إلى ضرورة إبداء الرأي بكل شـــفافية ونقل الملاحظات من الميدان قائلة "أنتم أهل الميدان وصوتكم هو البوصلة لتصحيح المسار" معربة عن تقديرها للضغوط التي قد يواجهها بعض المفتشين في أداء مهامهم.

وأكدت الحويلة مضي الوزارة في تطوير الأنظمة الرقابيـــة والتقنية في الجمعيـــات وصولا إلى تقديم خدمات بمعايير تضاهي أفضل الممارسات العالمية بما يحقق رضا المستهلكين والمواطنين ويعزز الثقة في القطاع التعاوني الكويتي.

من جهته أكد الوكيل المساعد لقطاع التعاون بالتكليف بالوزارة أحمد الفريـــج في تصريـــح صحفي عقب اللقاء إن هذا اللقاء المفتوح يأتي في إطار حرص الوزيرة على التواصل المباشر مع المراقبين لدعم جهودهم وتحفيزهم على مواصلة العمل الرقابي بكفاءة وعدالة.

وقـــال الفريـــج إن اللقاء خلص إلى جملة من التوصيات الهادفة أبرزهـــا التأكيـــد على الالتزام بقانون "نزاهة" الجديـــد لا ســـيما ما يتعلق بإقرارات الذمة المالية وتقديم الإفصاح عند وجـــود تعارض مصالح مـــشيرا إلى أن الوزيرة شددت على أن المراقبين هم "أهل الميدان وأصحاب الخبرة" وأن الوزارة تولي توصياتهم وملاحظاتهم أولوية عند إعداد القرارات الوزارية التنظيمية.

وأضـــاف أن من أبرز المحـــاور التـــي تمت مناقشتها ملاحظات المراقـــبين المتعلقـــة بالمصروفـــات الإدارية والمالية ودفعات الموردين والخدمات الاجتماعية في الجمعيات التعاونية حيث تم الاتفاق على تقديم مقترحات مكتوبة تمهيدا لتعديلها وصياغتها في قرار وزاري يســـهم في تقنين هـــذه الجوانب وتعزيز الشفافية.

وأشار إلى وجود خطة تطوير شاملة لقطاع التعاون تشمل استمرار إشراك المراقبين في دورات تدريبيـــة متخصصة قانونية وإدارية ومالية إضافة إلى إدخال النظم التكنولوجية الحديثة ضمـــن منظومـــة الرقابـــة مثل التقارير الإلكترونية والمراسلات الرقمية ونظام "الشيك الإلكتروني" المعتمد مع الجمعيات لافتا إلى أن الـــوزارة بصدد إطلاق المرحلة التجريبية لمشروع الرقابة الرقمية المتكاملة.

وأوضـــح أن الوزارة اختـــارت عـــددا من الجمعيات كنماذج أولية ضمن مشروع "الرقابة الإلكترونيـــة" لمتابعة الحركة المالية والإدارية مؤكدا أن هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية نحو إحـــكام الرقابة ورفع كفاءة الأداء التعاوني على أن يتم تقييم التجربة قبل تعميمها.

وحول دقة وموثوقية التقاريـــر الرقابية أكد الفريج أنه لا يوجد تأخير بـــل إن عملية التدقيق تستغرق وقتا لضمان صحة البيانات وتحقيق أعلى درجـــات الدقـــة والمهنية سواء من قبل المراقب الإداري أو المالي مبينا أن المراجعة المتأنية للبيانات والمستندات تأتي لضمان تقديم تقارير موضوعية وموثوقة.

القطاع التعاوني يمثل نموذجا فريدا في دولة الكويت ويحظى بإشادة خليجية وعربية
هذا النموذج له أثر اجتماعي واقتصادي تنموي وطني مهم في حياة المواطنين
العمل بروح الفريق الواحد والقيام بالمسؤوليات الوظيفية بكل مهنية واحترافية
المسؤولية مشتركة وتبدأ من التزام كل فرد بمهامه بدقة
ما حققته إدارة الرقابة والتفتيش بالتعاون مع "الداخلية" يعكس كفاءة الكوادر الوطنية
ضرورة إبداء الرأي بكل شفافية ونقل الملاحظات من الميدان لتصحيح المسار
أحمد الفريج: إشراك المراقبين في دورات تدريبية متخصصة قانونية وإدارية ومالية